آراء

دماء الجزيرة... حرب السودان في أسبوع

حمّور زيادة

■ الجمعة 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2024: نداءات استغاثة من سكّان مدن ولاية الجزيرة وقراها في وسط السودان بعد اجتياح قوات الدعم السريع. تعرّض كبار السنّ للجلد والتعذيب، وأُجبر سكّان القرى على النزوح منها سيراً على الأقدام.
تستهدف قوات الدعم السريع قرية العريباب ريفي رفاعة، وتنهب القرية وتجبر سكّانها على النزوح. هاجمت «الدعم السريع» قرية الرواشدة وأجبرت سكّانها على إخلائها. تحاصر قوات الدعم السريع قرية السريحة، وتستهدف منازل المدنيين بمدافع مضادّة للطائرات. تنهب سوق مدينة تمبول، مع استمرار نزوح المواطنين.
يغرّد قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في «إكس»: «كلما تمادت مليشيا آل دقلو الإرهابية في سفك دماء المواطنين الأبرياء، ازدادت عزيمة الشعب السوداني على مقاومتهم، إن انتهاك القانون الدولي الإنساني والجرائم ضدّ الإنسانية لن تمرّ من دون عقاب، وتجعل من غير الممكن التسامح مع هذه المليشيا الإرهابية». تُصدر وزارة الخارجية بياناً تقول فيه إن قرى وبلدات شرق الجزيرة والبطانة تتعرّض لحملات انتقامية، وتطالب المجتمع الدولي بإدانة هذه الحملات بشكل فوري وقوي.
■ السبت 26 أكتوبر: شهود عيان نزحوا من قرية السريحة: «جنود الدعم السريع يصفّون الجرحى. وضعوا البنادق على رؤوس المصابين وأطلقوا النار». حصر أسماء أكثر من 120 شهيداً، و200 مصاب، و150 معتقلاً من المدنيين في قرية السريحة بعد اجتياح «الدعم السريع».
■ الأحد 27 أكتوبر: قوات الدعم السريع بمدينة تمبول تحتجز عدداً من الأطفال، وتطالب أُسَرهم بمبالغ مالية ضخمة في مقابل إطلاق سراحهم. شهود عيان: «جثث المواطنين القتلى في شوارع تمبول». قوات الدعم السريع تمنع المواطنين والعاملين في المجال الطبي من النزوح من مدينة رفاعة، وتحتجزهم بالقوة، وتعتدي على مدينة الهلالية، وتطلق الرصاص عشوائياً في الشوارع على المواطنين، ونداءات من الأُسر النازحة تبحث عن أطفالها المفقودين أثناء هجوم «الدعم السريع» على القرى. يوجّه عضو المجلس العسكري الحاكم، الفريق إبراهيم جابر، النيابة العامّة بضرورة رصد انتهاكات «المليشيا المتمرّدة» بحقّ المدنيين العزّل في مناطق شرق الجزيرة، وفتح بلاغاتٍ في مواجهة مرتكبيها بالمحاكم الوطنية والدولية.
■ الاثنين 28 أكتوبر: قوات الدعم السريع تختطف مواطنين في قرية الكمر الجعليين، وتصفّي عدداً منهم. ونزوح جماعي من قرية التبيب أبوخريس ريفي رفاعة بعد هجوم «الدعم السريع» عليها. يعبّر المبعوث الأميركي إلى السودان توم بيرييلو عن قلقه البالغ إزاء حالات الاغتصاب وقتل الأطفال، ويدعو قوات الدعم السريع إلى وقف قتل المدنيين، ووقف الأعمال التي تنتهك التعهّدات التي قطعها محمد حمدان دقلو (حميدتي).
■ الثلاثاء 29 أكتوبر: منظّمات محلّية وناشطون يؤكّدون أخبار انتحار عدد من النساء في ولاية الجزيرة، بعد تعرّضهن للاغتصاب والتعذيب من قوات الدعم السريع.
■ الأربعاء 30 أكتوبر: استمرار احتجاز عدد من أهالي مدينة الهلالية داخل المساجد، ومنعهم من المغادرة. وقوات الدعم السريع تنهب المدينة. ويتواصل نزوح أهالي القرى سيراً على الأقدام، بحثاً عن مأوى في قرىً ومدنٍ مجاورة.
■ الخميس 31 أكتوبر: نزوح المدنيين من قرية ودّ الفضل، التي وصلها آلاف الفارّين من القرى الأخرى بعد اجتياح «الدعم السريع» للقرية، والتنكيل بمن بقي منهم، وسرقة مقتنيات المواطنين، وتمهل «الدعم السريع» أهالي قرية مصطفى القرشي 24 ساعة لمغادرة القرية. نزوح 50 ألف أسرة من ولاية الجزيرة إلى ولاية الخرطوم، وحصر أكثر من 80 مدينة وقرية اجتاحتها قوات الدعم السريع خلال أيام، ونهبت ممتلكات أهلها، وأجبرت أغلبهم على النزوح، وتصفية مئات المدنيين.
طيران الجيش يقصف تجمّعات للدعم السريع في مناطق عدّة بالجزيرة.
لا جديد في السودان، فقط ما كان يحدث في دارفور، يحدث في الجزيرة. تواصل قوات الدعم السريع هجومها الدموي على المدنيين العزّل، وتتواصل دعوات التسليح. دارفور لم تُنسَ، والجزيرة لن تُنسى.

هل يواصل نعيم قاسم نهج نصر الله؟

طارق عزيزة

ينتمي الشيخ نعيم قاسم إلى جيل المؤسّسين في حزب الله، وكان مقرّباً من الأمين العام الراحل حسن نصر الله، لا بوصفه نائبه فحسب، بل بحكم المسؤوليات القيادية التي تولّاها في سيرته الحزبية الممتدّة أكثر من 40 عاماً، وتطلّبت التشاور والتواصل المباشر بينهما، إذ كان ينسّق مشاركات الحزب في الانتخابات النيابية، ويتابع عمل نوّاب كتلته في مجلس النواب، ووزرائه في الحكومات المتعاقبة. شارك قاسم في وضع أدبيات الحزب ورسم سياساته واستراتيجياته، وألّف كتاباً مرجعياً شاملاً، "حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل" (دار المحجة، بيروت، ط1، 2002)، يتصدّره الإهداء إلى «المقاومين الذين سلكوا درب الجهاد والشهادة، وعلى رأسهم الحبيب الذي عرفته، أبو هادي رمز المقاومين وقدوتهم، ومربّي المجاهدين وأنيسهم، والأمين على الدماء»، في إشارة إلى نصر الله. تضمّن الكتاب، بشيء من التفصيل، ما يتعلّق بالحزب كلّه، على المستويات العقدية الفقهية، والتاريخية، والتنظيمية، وحتى العسكرية، فضلاً عن قضايا المنطقة وموقفه المُعلن منها، وعلاقاته الدولية والإقليمية. تُرجمَ الكتاب إلى الإنكليزية والفارسية، وتتالت الطبعات من دون تعديل، إلى أن صدرت سنة 2010 الطبعة السابعة «جديدة مزيدة»، بإضافة فصل جديد مستقلّ «لمواكبة التطوّرات الناشئة بين عامي 2004 و 2008»، ومنها احتلال العراق، واغتيال رفيق الحريري، وصدور قرار مجلس الأمن 1559، ومشاركة حزب الله في الحكومة اللبنانية للمرّة الأولى، وتفاهمه مع تيّار ميشال عون، وحرب تمّوز 2006، و«احتدام الصراع السياسي الداخلي، الذي أدّى إلى شلل المؤسّسات الدستورية»، واغتيال عماد مُغنية، وقدّم المؤلف وجهة نظر الحزب، وموقفه الرسمي في تلك الموضوعات كلّها وسواها.
لما سبق كلّه، وللمكانة والتأثير الهائلين اللذين تمتّع بهما نصر الله في نفوس كوادر الحزب وقواعده ومناصريه، داخل لبنان وخارجه، لم يكن مستغرباً أن يستهلّ نعيم قاسم ولايته في منصبه أميناً عاماً لحزب الله بتأكيد استمرار نهج سلفه، ومتابعة تنفيذ الخطط التي وضعها. لكنّ السؤال، بعد الضربات القاسية التي تلقّاها الحزب: هل سيكون بمقدور القيادة الجديدة مواصلة النهج نفسه حقّاً؟
ثمّة في تطوّر الأحداث وتسارعها ما يتيح الحديث عن تغيّر المعطيات التي بنى حزب الله نهجه على أساسها، عسكرياً وسياسياً، وهذا سينعكس حتماً على أدائه وخططه، على المستويات التكتيكية والاستراتيجية أيضاً. وإذ لم تعد تلك المعطيات هي نفسها، ستترتّب على القيادة الجديدة مواجهة الوقائع والظروف المُستجدَّة، فالحزب لا يواجه عمليةً عسكريةً محدودةً، بل هي حرب إسرائيلية شاملة، تهدف إلى فرض قواعد جديدة في لبنان والمنطقة. ويشير سير العمليات في الجبهة اللبنانية، بدءاً من سلسلة اغتيالات القادة، ثم تفجير أجهزة الاتصال، مروراً بحملات القصف المستمرّة، وأخيراً محاولات التوغّل البرّي أن الغاية تحجيم حزب الله، والحدّ من قدراته الرئيسية، إلى درجة يصعب عليه بعدها تهديد دولة الاحتلال، وقد يعود إلى ما كان عليه في أولى سنواته، مُجرَّد مليشيا مسلّحة محلّية منخرطة في الصراعات الداخلية، ومدعومة من الخارج. فإذا أضيف إلى المشهد ما يُتداول من أقاويل وتسريبات عن تسويات وصفقات محتملة، ستعيد ترتيب خرائط النفوذ في المنطقة، وليست إيران بعيدةً عنها، سيكون على حزب الله (أو ما يتبقّى منه) التكيّف مع المُستجدّات في أرض الواقع، وإنْ استمرّ في التمسّك اللفظي بخطابه التقليدي بشأن المقاومة والممانعة بعض الوقت. وسواء تميّز الأمين العام الجديد بأسلوب أكثر تشدّداً أو مرونةً مقارنةً بسلفه، ستفرض عليه الظروف إيجاد السبل الكفيلة بالحفاظ على الحزب، ليتجاوز أزمته استعداداً للمرحلة المقبلة، التي ستكون لها استحقاقاتها الداخلية على مستوى السياسة اللبنانية أيضاً، وستجعل من استمرار سيطرة الحزب على الحكومة موضع شكّ، فيضطر إلى اتّباع سياسة أكثر ميلاً إلى التفاهم والتوافق مع بقية الأطراف، ضمن شروط يُرجّح أنها لن تكون في مصلحته.

(كاتب سوري)

تحيّة لتحالف دولي لتنفيذ حلّ الدولتَين

محمود الريماوي

فيما جدّدت الرياض تأكيدها أن إقامة الدولة الفلسطينية شرط السعودية للمضي في التطبيع مع إسرائيل، وبالتزامن مع دعوة وجّهتها إلى عقد قمّة متابعة عربية وإسلامية في الرياض (11 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري)، لبحث استمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان، فقد احتضنت الرياض محفلاً دولياً هو الأول من نوعه (الأربعاء والخميس الماضيين)، مع بدء اجتماعات «التحالف الدولي لتنفيذ حلّ الدولتَين» في أراضيها. ويتزامن انطلاق هذه الفعّالية السياسية رفيعة المستوى مع هجمة إسرائيلية شرسة لتصفية الحقوق الفلسطينية، وصولاً إلى شنّ حرب إبادة ضدّ الكتلة البشرية في قطاع غزّة والضفة الغربية، والتهديدات بتوسيع الصراع في المنطقة، ومع تلكّؤ متمادٍ (أميركي ودولي)، في ترجمة القرارات الدولية ذات العلاقة، وبما يجعل انعقاد هذه الاجتماعات اختراقاً محموداً ونوعياً لحالة الجمود المديد التي اكتنفت العملية السياسية الشرق أوسطية.
وكان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان قد أطلق مقترحَ إقامة تحالف عالمي في أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول الماضي، مشدّداً في تلك المناسبة باسم بلاده وقيادتها على أن «قيام الدولة الفلسطينية المستقلّة حقٌّ أصيل وأساسي للسلام، وليس نتيجةً نهائيةً يتم التفاوض عليها ضمن عملية سياسية بعيدة المنال»، وذلك في ردّ ضمني على مقولات أميركية ملتوية، تفيد بأن إقامة كيان وطني مستقل للفلسطينيين على أرضهم منوطٌ بمفاوضات ثنائية مع الدولة الإسرائيلية. ووفق هذا المنطق الأميركي، فإن للطرف القائم بالاحتلال أن يسمح أو يمنع الطرف الآخر من ممارسة حقوقه الوطنية الأساسية على أرضه.
وفي هذا السياق، أعلن بن فرحان إطلاق «التحالف الدولي لتنفيذ حلّ الدولتَين»، قائلاً أمام الجمعية العامة: «إننا باسم الدول العربية والإسلامية وشركائنا الأوروبيين نعلن إطلاق التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتَين، وندعوكم للانضمام إلى هذه المبادرة، مؤكّدين أننا سنبذل قصارى جهودنا لتحقيق مسار موثوق لا رجعة فيه لسلام عادلٍ وشامل».
ويُذكر هنا أن هذا التحالف الدولي يضمّ أطرافاً مؤسّسةً هم أعضاء فريق الاتصال المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظّمة المؤتمر الإسلامي المعنيّ بغزة (مصر، الأردن، إندونيسيا، فلسطين، قطر، تركيا، البحرين، نيجيريا، جامعة الدول العربية، ومنظّمة التعاون الإسلامي)، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، والنرويج. ومن الطبيعي أن يدعو التحالف بقية القوى الدولية، وفي مقدّمها الصين وأميركا وروسيا، للانضمام إلى هذا التحالف شديد الأهمّية. وخلافاً لمؤتمرات ومنتديات إقليمية ودولية سبق أن أقيمت على مدى عقود للنظر في مسألة الصراع والتسوية في هذه المنطقة، فإن التحالف الجديد ينصرف إلى التركيز على تنفيذ حلّ الدولتَين، وليس التبشير به والدعوة إليه، إذ من الواضح أن الغالبية الغالبة من الدول تؤمن بهذا الحلّ وتدعو إليه في سائر المناسبات، وخاصة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن من دون التقدّم لوضع آلية سياسية وقانونية لترجمة هذا المبدأ وتطبيقه على أرض الواقع، وقد استغلّت الدولة القائمة بالاحتلال هذا القصور لتغيير معالم الوضع في الأرض المحتلّة، وأخذت تسابق الزمن في نشر الغزو الاستيطاني وانتهاك المُقدّسات الإسلامية والمسيحية، والتنكيل الجماعي بالرازحين تحت الاحتلال، وصولاً إلى شنّ حرب إبادة. وكان الظنّ أنّ العالم «المتحضر» لن يسمح مطلقاً في القرن الحادي والعشرين بشنّ مثل تلك الحرب المنافية لمواثيق الأمم المتحدة ولأبسط القيم الإنسانية.
وحسب التمهيد له والتعريف به، فإن إطلاق هذا التحالف يمثّل ردّاً استراتيجياً موضوعياً على هذه المخاطر، بحيث يُجمَع بين الدعوة إلى وقف إطلاق نار فوري وتبادل الأسرى والرهائن، وبين التماس السبل المتاحة والواجب شقّها من أجل الانتقال إلى بلورة خطط عملية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة، إلى جانب الدولة الإسرائيلية. وبحسب «الشرق الأوسط» السعودية، فإن اجتماع الرياض يرمي «إلى تحقيق نتائجَ ملموسةٍ لكيفية إيصال مُخرَجات الاجتماعات إلى المستوى السياسي وتنفيذها، وتقديم جدول زمني مُحدَّد لبناء وتنفيذ الدولة الفلسطينية وحلّ الدولتَين، إلى جانب اتّخاذ تدابيرَ للحفاظ على إمكانية حلّ الدولتَين، بما في ذلك كيفية ضمان المساءلة بما يتعلّق بالقانون الدولي، وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة». ويأتي هذا التوجّه الرشيد متساوقاً مع الاعترافات الدولية المتنامية بالدولة الفلسطينية، التي بلغ عددها، حتى تاريخه، 146 دولة، ومع انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة عضواً عاملاً. وقد تزايدت هذه الاعترافات مع حملة التطهير العرقي التي تشنّها حكومة أقصى اليمين على قطاع غزّة، وفي أجزاء من الضفة الغربية المحتلّة.

> أعلن فيصل بن فرحان أن قيام الدولة الفلسطينية حقّ أصيل وليس نتيجةً نهائيةً يتم التفاوض عليها

ويُنتظَر أن يكون اجتماع الرياض فاتحةَ اجتماعات للمتابعة أو للجان فرعية، إذ سوف تليه اجتماعات تشهدها بروكسل والقاهرة وأنقرة وعمّان وأوسلو، لتدارس عناصر مُحدَّدة في عمل التحالف الدولي لتنفيذ الحلّ القائم على وجود دولتَين، واتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل هذا الحلّ، الذي يحظى بأكبر إجماع دولي، من غير أن يُقيَّض له التحقّق على الأرض بعد 76 عاماً من الصراع. ومن شأن المضي في هذا الطريق، بثبات، وبإيمان راسخ بوجوب تحقيق العدالة من غير تسويفات ومماطلات إضافية، أن ينقل قضية السلام العادل من منابر الخطابة والكواليس السياسية والأروقة الدبلوماسية، إلى ميدان العمل السياسي الجادّ بجداولَ زمنيةٍ ملزمةٍ، وبالاسترشاد المرجعي بقرارات الشرعية وبسائر المواثيق الدولية، وبما يؤذن بنهاية حقبة العدالة المعلّقة، ويمنح أملاً فعلياً بالخروج من دوامة التوحّش، والانتقال إلى رحاب سلام جدّي يستحقّ اسمه.
هناك كثير ممّا يُنتظر من طرف هذا التحالف الدولي، وفي المقدّمة التعامل بنجاعة مع التحدّيات الشرّيرة التي تشهرها حكومة بنيامين نتنياهو في وجه الأمم المتحدة والعالم أجمع، إذ تكمن نقطة الانطلاق هنا في التعامل مع التحدّيات الجسيمة الراهنة، وإدانة شريعة الغاب، ووضع المرتكبين أمام مسؤولياتهم الجنائية والقانونية والسياسية. كما يقتضي تنفيذ حلّ الدولتين في جانب رئيس منه اعتماد إجراءات سياسية حازمة بحقّ من يقف بوجه هذا الحلّ، ويتحدّى بصلافة منقطعة النظير كلّ قانون دولي.
وفي القناعة أن هذا التحالف إذا ما تمتّع بدينامية سياسية كافية، سوف يكون أكثر أهمّية من انعقاد قمّة متابعة عربية وإسلامية، فالتحالف الجديد يضمّ أطرافا عربية وإسلامية أساسية. ومن جهة ثانية، فإن قرارات لقمم سابقة عُقِدت عقب الحرب على غزّة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، وفي مقدّمها قرار كسر الحصار على القطاع المستباح، فما جدوى لقاءات على هذا المستوى الرفيع ما دامت القرارات تبقى حبراً على ورق؟

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير صفاء عودة

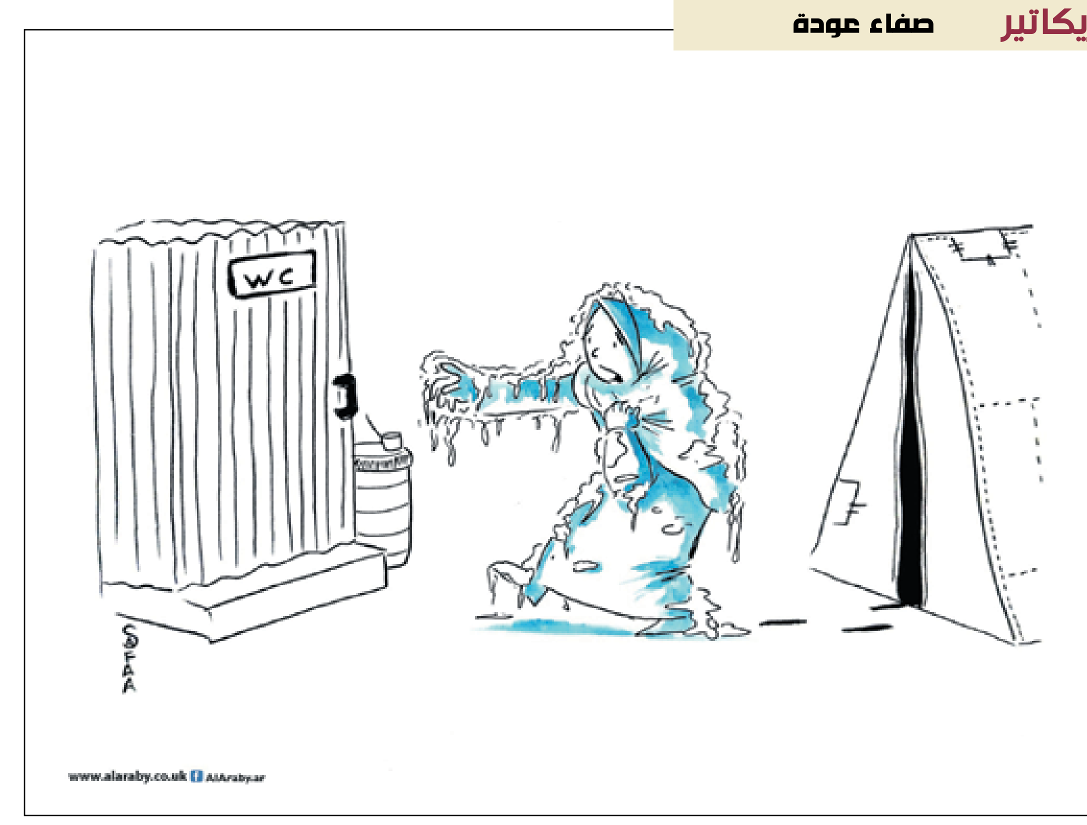

قتل المجموعة الصحافية

فاطمة العيساوي

لم تعد السترة الصحافية تعني شيئاً في حماية الصحافيين المحلّيين، الذين لا يزالون قادرين على مجازفة التغطية من الميدان. إلّا أن قتل صحافيي قناة الميادين وتلفزيون المنار، غسان النجّار ومحمد رضا ووسام قاسم، بقصف مركز إيوائهم في حاصبيا (25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي)، قتل من نوع آخر. قتل متعمّد لصحافيين وعاملين صحافيين بعينهم لانتمائهم لمؤسّسات صحافية بعينها. قُتلوا وهم نيام، حتى لا يتسنّى لهم حتى أن يمسكوا بالكاميرا في محاولة لالتقاط لحظاتهم الأخيرة. قبل هذا القتل، والتهديد لصحافيين في غزّة أخيراً، كان قتل صحافيين يُصنّف في إطار استهداف الصحافة بوصفها مجموعة مهنية تمثّل أولوية تمثيل الحقيقة ونقلها. بات القتل استهدافاً لأفراد بعينهم ضمن هذه المجموعة.
في المجمع السكني نفسه صحافيون من سبع مؤسّسات إعلامية سحبت مراسليها بعد حادثة القتل، ما يفسح المجال للقتل الإسرائيلي أن يحصل في العتمة. وفي الجانب الآخر من حرب الإبادة صحافي إسرائيلي يدوس زرّ تدمير منزلٍ في جنوب لبنان من باب المتعة. رسول الحقيقة يؤدّي دورَ الجلّاد من دون تردّد. المذيع المعروف في القناة 12 الإسرائيلية، داني كوشمارو، قدّم شهرته للدعاية لصالح تدمير منازل في جنوب لبنان، وهو يرتدي سترةً واقيةً وخوذةً ليشرح كيف يقوم الجيش الإسرائيلي بتدمير متفجّرة في مبنى في عيتا الشعب الجنوبية، في تمجيد للبطش الإسرائيلي. لا سؤال عن مهنيّةٍ أو تجرّد، فالمذيع لا يُغطّي الحدث العنيف، بل يصنعه ويُمجّده. صحيفة هارتس، التي نقلت الصور، وصفت المذيع الذي يقوم منذ عام بالتغطية «الساخرة» للإبادة في غزّة، بأنه تحوّل وسيلةً مفيدةً في آلة البروباغاندا الإسرائيلية. ليست المرّة الأولى التي يُقتَل فيها صحافي أو يُستخدَم صحافي بوقاً للدعاية للعنف. من أبرز الضحايا أخيراً الصحافي السعودي جمال خاشقجي، الذي قتل بأبشع الطرق في قنصلية بلاده بإسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول 2018. المثال الآخر الصحافية المالطية دافني كاروانا غاليزيا، التي قُتلت بتفجير سيّارتها في أكتوبر 2017، وكانت شهيرة بتحقيقاتها التي كشفت شبكات فساد ضاربة في بلادها وخارجها، كما كانت من أصوات معروفة بانتقادها الشديد للطبقة السياسية.
رغم تقاليد القتل والتحريض السابقة كلّها، بالإمكان اعتبار قتل الصحافيين في حرب الإبادة الإسرائيلية حالةً غير مسبوقة. لا يستهدف القتل صحافياً لتحقيقاته أو انتقاداته، بل هو متعمّد من باب إرسال الرسائل إلى المؤسّسة التي يمثّلها الصحافي أو انتقاماً لسياساتها في التغطية للحرب. رسائل دامية للصغار، حتى تصل إلى الكبار. في سجلّ الأبواق الصحافية في خدمة أجندات السياسة، سجّل الصحافي الإسرائيلي أشواطاً جديدة عبر مشاركته في العنف، وليس بالتهديد به فقط. قد يبدو الأمر «عادياً» في الحروب الأهلية، عندما يعتقد بعض الصحافيين أن لديهم مهمّة تفوق نقل الخبر، أي المشاركة في الدفاع عن المجموعات التي ينتمون إليها. لا يعني ذلك أن غالبية الصحافيين في هذه الحالة استجابوا لنداء العنف باسم الدفاع عن النفس.
هل نحن إذن جماعة صحافية عالمية واحدة تقودنا (على اختلاف أوضاعنا وممارساتنا المهنية الراغبة في الخدمة العامّة وكشف الحقيقة؟... الجواب: لا. القتل الإسرائيلي المتعمّد لصحافيين بعينهم حوّلنا من أعضاء في مجموعة مهنية أفراداً هشّين، يتوقّف مصيرنا على طبيعة المؤسّسة الإعلامية التي ننتمي إليها أو المجموعة التي نحن منها. لا حصانات ممكنة ولا حمايةَ خاصّةً للصحافي، بصرف النظر عن انتماءاته. لا مجال لضمان التزام أصحاب السلطة بعدم قتل حامل الرسالة مهما كان انتماؤه الأيديولوجي. هل يمكن بعد هذا القتل الممنهج للصحافيين أن يعترض العالم على قتل أصوات صحافية عالية من أمثال جمال خاشقجي أو دافني غاليزيا باعتبار قتلها جريمة؟ لم يثر قتل العاملين الصحافيين الثلاثة، وقبلهم عدد غير مسبوق من الضحايا الصحافيين، أي ردّة فعل صارخة في الجماعة الصحافية العالمية ما عدا بيانات منظّمات الدفاع عن الصحافيين، ما يعزّز الفارق المتزايد بين الصحافة المحلّية وتلك الغربية. لا تزال عائلة المصور الصحافي عصام العبد الله، الذي قُتل برشقات من دبابة إسرائيلية في أكتوبر الماضي تطالب بالحقيقة في مقتله، وقد تقدّمت بطلب إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلّة التابعة للأمم المتحدة، والمعنيّة بالأراضي الفلسطينية المحتلّة، لإجراء تحقيق مُستقلٍّ حول ظروف مقتله. مع قتل العاملين الصحافيين الثلاثة في لبنان، قتلت إسرائيل المجموعة الصحافية.

> مع قتل العاملين الصحافيين الثلاثة في لبنان، قتلت إسرائيل المجموعة الصحافية

(أستاذة جامعية في لندن)

السودان دولةً مهجورةً

يقظان التقي

تفاقم الوضع في ولاية الجزيرة في السودان بشكل خطير، إذ نفّذت قوات الدعم السريع هجوماً واسعاً على قرى المنطقة، ما خلّف عشرات القتلى ومئات المصابين، ودمّر البنية التحتية، كما خلّف قصصاً مرعبةً في بشاعتها، ما صعّب إيصال الإمدادات الطبّية والغذائية إلى المدنيين المُهجّرين.
يعاني السودان من أزمة عميقة في ظلّ لعبة السلطة، وما إليها وما فيها وما عليها، بالمعنى العسكري، وبأجساد الناس المتروكة في الأرض بصورها المرئية، في ظروف أشبه بالعبثية داخل حلبة الحرب، بوجوه التمزّق وقامات اليأس إلى حدود الزوال. ويتسبّب النزاع بدمارٍ شامل وبتشريد الملايين، مع غياب أيّ تدخّل دولي فعّال لإيقاف التصعيد وتوفير الإغاثة.
لقد ميّزت المنظّمات القادة والمنشورات الأكثر نفوذاً في العالم السودان والحرب المستمرّة فيه أوضاعاً كارثيةً، تتجاوز نقطة اللاعودة، في دارفور وكردفان والفاشر والخرطوم والجزيرة. ولا شيء يضمن سلامة المواطن من جرائم حرب وأعمال تطهير عرقي، في أوضاع تتّجه نحو «إبادة جماعية»، على غرار ما حدث في رواندا (1994)، وفق تحليل الأمم المتحدة لعوامل الخطر المتزايدة.
الظروف الصعبة على الأرض خارج ما يمكن أن تكون عليه الدولة الحديثة في ذلك الاجتماع العنفي العصياني وشوائب التحوّل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وقد قتل مئات الآلاف في أعمال العنف المرتبطة بالحرب، ونزح أكثر من ثمانية ملايين شخص، ويتزايد انتشار الجوع على نطاق واسع، وفق تقرير صادر عن خبراء معنيين من لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقال الخبراء الأمميون إن نحو 97% من سكّان السودان يواجهون مستويات خطيرة من الجوع، داعين العالم (الغارق في حروب أوكرانيا وغزّة ولبنان) إلى الالتفات لـ«أكبر مجاعة في العصر الحديث».
في مطلع الألفية، كان هناك تفاؤل بأن العولمة ستجعل العالم مترابطاً؛ «جيران في عالم واحد». هذه الفكرة ارتكزت على تقدّم التكنولوجيا والتواصل السريع والتكامل الاقتصادي. وهو ما دفع بعضهم للاعتقاد بأن العالم سيصبح أكثر اتّحاداً وتعاوناً، فإذا به يستقبل إنسانياً من تلك الحروب، ويكتفي بالنصح والترشيد والتوصيف. أظهرت الأحداث في السودان أن هذا التقارب لا يضمن بالضرورة التضامن الحقيقي، ويكشف انقسامات عميقة، في حين أن المطلوب الاشتغال على استجابة المجتمع الدولي لوقف النزاع وتحقيق شرعيّة الدولة. أي أن تكون مقبولةً من الجميع في صيغة نظامها وسياسات أهلها.
ينظر إلى السودان، واحداً من مناطق الصراع، باعتباره قضيةً خاسرةً في توفير الأمن الإنساني، وغالباً ما يستخدم التصنيف للإشارة إلى عدم قدرة المجتمع الدولي على تخفيف احتكار العسكر للسلطة، وتسييس الهُويّات الجزئية والإثنية، من دون نسيان الإشارة إلى الاختلاف في هذا الأمر بين الخطابات والسياسات الإقليمية والدولية. هذا الخطاب القدري يديم الأساطير الضارّة، ويشوّه واقع الصراع، ويمنع التقدّم الحقيقي في وقف الأحداث، ولا يساهم في قضايا حوكمة الأمور ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم. فيعامل السودان دولةً مهجورةً بلا أمل في ضمان الحقوق المدنية وتطبيق مدونات القوانين والإجراءات التي تشكّل حكم القانون القابل للفرض. وتستمرّ الأحوال والعجز الموصوف في السماح للكيانات الدولية بإعفاء نفسها من اللوم والارتباط بالصراع.
الصراع على السلطة بين القوّات المسلّحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، ترك المواطنين السودانيين (في الداخل والخارج) يائسين في مواجهة خطر القبلية المنشئة للعصبية، وخطر الموت والمرض والمجاعة والفقر واليأس والبطالة. يقاتل حميدتي بقواته بشراسة حتى يصل إلى الحفاظ على وجوده، وعلى الحدّ الأدنى من مصالحه الاقتصادية، في حالة انفعالية تثير مخاوف حول مستقبل وحدة البلاد، وفرض سلطة الأمر الواقع في تقسيم البلد إلى دويلات (تكرار تجربة انفصال جنوب السودان العام 2011)، فيفقد بعضاً من حلفائه السياسيين والعسكريين في مراجعات إقليمية، في ما يخصّ رؤيتها لمدى صلاحية قواته في تعاملها مع المدنيين، خصوصاً بعد حوادث «الجزيرة»، وسط عدم القدرة على تفسير أو تبرير ذلك. في المقابل تقدّم الجيش السوداني لا يسير على وتيرة واحدة في قيامه بمهامه المنوط بها وقف الخسائر المتعاظمة للمدنيين في أمنهم وممتلكاتهم وأعراضهم وأوضاعهم المعيشية المتردّية. لا يمثّل الطرفان كلاهما مشروعاً سياسياً، مع تغييب المعارضة والبنى الشرعية والدستورية من الساحة السياسية، ومن عملية بناء عقد اجتماعي جديد. لذلك، فرصة وقف الحرب بعيدة المنال، وهي تتطلّب تعدّدية سياسية وفاعلية دولية وإقليمية ما زالت مفقودةً.
قادت أميركا مفاوضات غير ناجحة إلى جانب السعودية، هدفت إلى استئناف محادثات السلام بين الأطراف المتحاربة، نظراً لأن «الأزمة تتّجه إلى نقطة اللاعودة». المناقشات الدولية التي جعلت التوصل إلى حلّ سلمي يبدو مستحيلاً، عزّزت جهود الدعاية الداخلية من طرفي النزاع في رفض المطالبات بوقف إطلاق النار، وجهود حفظ السلام التي تبذلها كيانات دولية، بما فيها الكتلة الإقليمية لدول شرق آسيا. ويُستخدم العنف المستمرّ مبرّراً لحملات عسكرية وإطالة أمد الحرب، ويؤثّر في الاستجابات الحديثة وبالضغط لاختبار جانب من الرعاة الأجانب (بما في ذلك دولة الإمارات وروسيا). هم ليسوا حاضرين في المحادثات، لكنّهم يتحمّلون المسؤولية من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والمساعدة في جهود التحوّل السياسي. وفيما تثير أوساطٌ الخوف من خلال تحذيرها من «عودة العناصر المتطرّفة» (المبعوث الأميركي الخاص للسودان توم بيريبلو)، إشارة إلى الدعم الإيراني للقوّات المسلّحة السودانية في ساحة معركة بوكالة في المنطقة، في هذه الحالة، تسحب واشنطن التركيز على التهديدات الإنسانية المتزايدة على الأرض، وتركّز المحادثات على المناقشات الجيوسياسية، ما يؤدّي إلى إهمال الأسباب الجذرية للصراع بشأن التحوّل الديمقراطي وبناء المؤسّسات، وعلى ما يتوق إليه الشعب السوداني من فتات الخبز ومظاهر الأمن والاستقرار.
يستحقّ السودان اهتمام العالم، ومن غير الملائم تطبيق مفهوم الدولة الفاشلة على الحالة السودانية بعد الانتفاضة الشعبية السلمية لقوى المعارضة في الشمال، والمقاييس الأمنية الصلبة، وأعداد الجيش والشرطة، واستخراج النفط، وحشد العامل الديني، والتعامل الإيجابي مع هزّة انفصال الجنوب. وصف الصراع بأنه ميؤوس منه يسمح للمجتمع الدولي باللامبالاة، ما يجعل محاولات تعزيز أيّ حلّ، والصمود، واستبعاد الانهيار الشامل، أقل احتمالاً بكثير. فيبتعد الأمل في إعادة الإعمار المدني مع تضاؤل الاهتمام الدولي لفترات طويلة. وكيف يمكن مناقشة الحقائق القاسية في ظلّ استبعاد الأمل في مستقبل أفضل؟
غالباً ما تظهر المنظّمات المدنية بأدوار مهمة، إذ بذلت مجموعات داخل السودان وخارجه جهوداً لجمع الأموال، واستخدمت مهاراتها لاستهداف قطاعات مُحدَّدة، سواء جمعية الأطباء السودانيين، أو جمعية الرعاية الصحية، أو الجمعيات الملتزمة بالتعليم. لا ينبغي أن يقع العبء على عاتق السودانيين وحدهم وهم في حالة سيئة جدّاً. تمويل الأمم المتحدة أقلّ من الهدف المُقترَح، وواجه برنامج الأغذية العالمي تأخيراً في تسليم المساعدات والإمدادات الغذائية، ثمّ توقفها مع إجلاء معظم منظّمات الإغاثة ونهب المستشفيات والمتاجر. المداولات المُقترَحة للآن عقيمة أو بعيدة المنال، في ظلّ الصراع المستمر، وقبل أن يجلس القادة العسكريون على المقعد الخلفي، ويسلموا البلد للذين لديهم الطاقة على اختبار السلم والبناء والتطلّعات والآمال.

> وصف الصراع في السودان بالميؤوس منه يسمح باللامبالاة، ويجعل احتمالات استبعاد الانهيار الشامل أقل بكثير

(كاتب لبناني)

حرب إسرائيلية إيرانية بتفاهم مسبق

بشير البكر

بات العالم أمام نمط جديد من الحرب يقوم على التفاهم المسبق حول التوقيت والأهداف. وقد جرّبت إسرائيل وإيران (حتى الآن) هذا النوع من المبارزة بنجاح مرّتَين، تبادلا فيهما الضربات من دون أن يخلّ أحدهما بقواعد اللعبة. وتمثّلت الجولة الأولى بالردّ الإيراني (14 إبريل/ نيسان الماضي) على قصف إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق (في الأول من الشهر نفسه)، سقطت فيها مجموعة من كبار الضباط الإيرانيين، بينهم القيادي البارز في فيلق القدس التابع للحرس الثوري محمد رضا زاهدي. وفي حينه، فوجئ العالم بعدد كبير من الطائرت الإيرانية المُسيَّرة، التي أسقط العدد الأكبر منها قبل أن تدخل المجال الجوي الإسرائيلي، ولم تُلحِق ضرراً ذا وزن بإسرائيل، التي مارست حقّ الرد عليها بما يُرضي الطرفَين، وطوي الملفّ، حتى جرى اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة في طهران في نهاية يوليو/ تمّوز الماضي، وقرّرت طهران أن تردّ من أجل الثأر لضيفها، وحفظاً لماء الوجه، فانتظرت قرابة شهرين لترسل في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ما يتجاوز 200 صاروخ بالستي، لم تكن فعّالة عسكرياً، ولكنّها أثارت قدراً كبيراً من الغبار الإعلامي، دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى التهديد بردّ مزلزل، وبقي العالم يترقّب ذلك، حتى جاءت الضربة في 20 أكتوبر الماضي، التي قالت طهران إنها لم تطاول البرنامج النووي، ولا مراكز الطاقة والنفط، ولا برنامج الصواريخ البالستية.
جرى تقديم التفاهم المسبق على الردّ الإسرائيلي بأنه إنجاز توصّلت إليه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على بُعد أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية الأميركية. وحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام، ضغطت واشنطن على نتنياهو من أجل القيام بردّ منضبط، وحدّدت له مواصفات ذلك، وقامت بمفاوضات مع إيران عبر سويسرا وسلطنة عُمان، من أجل وضع اللمسات على السيناريو الذي يرضي تلّ أبيب ولا يُغضب طهران، وبالتالي استبعاد احتمال أن تجري الانتخابات الأميركية في ظلّ حرب إقليمية واسعة يمكن لها أن تنعكس سلباً على حظوظ المرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس. وحسب التسريبات، استجاب نتنياهو لردّ لا تتولّد منه مضاعفات كبيرة، وذلك أمر غريب، ويستحق التوقّف أمامه، لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يسبق له أن رضخ لطلب من الإدارة الأميركية بخصوص مسائلَ أقلّ أهميةً من ذلك، بما في ذلك السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزّة، وسبق أن ابتزّ واشنطن، وحصل منها على أسلحة نوعية ودعم مالي كبير، في مقابل تنازلات هامشية، الأمر الذي يبعث على الشكّ في قبوله تخفيف الردّ على إيران من دون مقابل مُجز.
تناور إيران خارج أراضيها، وتعمل منذ بداية الحرب على غزّة كي تكون طرفاً أساسياً في المعادلة، بالقدر الذي لا توفّر فيه وسيلةً من أجل إبعاد النار عن حدودها. هي لا تريد الحرب المباشرة مع إسرائيل، ولكنّها تضع ثقلها كلّه لتأجيج الحرب في جبهات غزّة ولبنان وسورية والعراق واليمن من أجل تحسين مواقفها التفاوضية مع الولايات المتحدة بخصوص البرنامج النووي ورفع العقوبات. وتقوم المعادلة التي تتبعها على أساس أنها شريكةٌ في الربح وخارجةٌ من الخسارة، وتسوّق خطابها بحُجَج دعم محور مقاومة العرب لإسرائيل، ولا يبدو أن هذه اللعبة شارفت على نهايتها، مع أنها تلقت ضربات كبيرة في لبنان وسورية، وتبيّن الكثير من نقاط ضعفها في خوض مواجهة مباشرة مع إسرائيل، بينما تبدو تلّ أبيب عازمةً على عدم التفريط بفرصة تجريدها من أسلحة القوّة كلّها، وهذا هو عنوان الجولة المقبلة، التي تفيد تصريحات الطرفَين بأنها قد تخرج عن التفاهمات المسبقة وتكون عالية السقف.

الزمن الأميركي في لبنان

بيار عقيقي

للمرّة الثانية بعد ملفّ الترسيم البحري بين لبنان وإسرائيل في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، يحضر الأميركيون في بيروت، وهذه المرّة في السياقات العسكرية. في إحدى مسودّات الاتفاق المطروح لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، تمّ التطرّق إلى دور الأميركيين العسكري، خصوصاً في إطار مراقبة وقف إطلاق النار، عبر إشراف مباشر من القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم). ومع أن لا اتفاق بعد في المدى المنظور، لإنهاء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، غير أن الإشارةَ إلى حلول الولايات المتحدة ضامناً أولَ لأيّ اتفاق يُنهي القتال، أمام الأمم المتحدة على سبيل المثال، يطرح مجموعةً من التساؤلات عن مدى استعداد الأطراف اللبنانية الداخلية لتسليم راية الوصاية على لبنان إلى الولايات المتّحدة.
تاريخياً، لم يتمتّع لبنان باستقلالية فعلية، سواء في عهود ما قبل لبنان الكبير في عام 1920، أو بعده، وبعد استقلال 1943. دائماً ما تكون هناك قوىً (مجاورة أو بعيدة) قادرة على الإمساك بالقرار اللبناني، انطلاقاً من اللعب على التناقضات الطائفية والمذهبية في البلاد، التي يُجيدها اللبنانيون أيضاً، وإن لحسابات مصلحية فردية أكثر. مع العلم أن حُجَّة صغر مساحة البلاد تبقى مصطنعة لتأكيد تغييب القرار الداخلي الموحّد. ذلك، لأن من أبسط أسس الاتحاد هو التفاهم الداخلي على إدارة الاختلاف، عبر القبول بمبادئ الربح والخسارة في السياسة، في إطار سقوف محدّدة، من قبيل الانتماء الوطني، وعدم الاستعانة بالخارج للاستقواء على الداخل، وعدم اعتقاد أي طائفة أنها أفضل من غيرها. ذلك كلّه كان يمكن معالجته بحوار داخلي شامل. لم يحصل هذا طيلة حياتنا السياسية، علماً أنه في المفهوم الاجتماعي تعايش اللبنانيون بشكل غريب، أي عكس ما قد يراه أحدهم من الخارج. وبدلاً من البناء على هذا التعايش، روّج عناق رجال دين مسيحيين ومسلمين أنه «تعايش»، فيما أكثرية هؤلاء يظلّون أكثر المستفيدين من أيّ خلافات طائفية. بالتالي، فإن مفهوم الوصاية بات «عُرفاً» في لبنان. ولأن العُرف بقوّة القانون، فإن الوصاية الأميركية الآتية، التي أعلنت نفسها بترسيم بحري في أكتوبر 2022، بمباركة رؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان اللبنانيين مع باقي القوى السياسية، وعلى رأسهم حزب الله، باشرت التمهيد لخطوتها بالتبشير بمزايا اقتصادية مرتقبة للبنان، بعد وقف الحرب الإسرائيلية عليه.
تكفي الإشارة فقط إلى ما تم تداوله من أفكار لدى الإدارة الأميركية، بعد توسّع نطاق العدوان الإسرائيلي، بدءاً من 23 سبتمبر/ أيلول الماضي. تحدّث مسؤولون أميركيون عن إصلاحات وانتخابات لرئاسة الجمهورية في لبنان، وذلك قبل أن تضع الحرب أوزارها، وحتى قبل التأكّد من هُويّة الفائز بالرئاسيات الأميركية الثلاثاء المقبل. تحرّك الأميركيون على قاعدة أن الصورة لقيادة لبنان اكتملت، على أن يبقى وقف الحرب فقط. الأكثر أهمّيةً أن العلاقة الأميركية مع حزب الله ليست مثل علاقة واشنطن مع أطراف موالية لإيران في المنطقة مثل الحشد الشعبي والحوثيين. الأميركيون في لبنان أكثر انخراطاً مع بيئة حزب الله، تحديداً حَمَلَة الجنسية الأميركية. كما أن الحزب «تبادل الخدمات» مع الأميركيين، سواء في مسألة الإفراج عن مسؤول معتقل الخيام عامر الفاخوري (الذي كان في جيش لحد العميل لإسرائيل)، أو في منع أنصاره من التوجّه إلى السفارة الأميركية (الواقعة في عوكر، شمالي بيروت) للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي على غزّة في أيامه الأولى (أكتوبر 2023)، مكتفياً باعتصامات في مناطق نفوذه في الضاحية الجنوبية لبيروت.
صحيح أن الوضع اختلف عما قبل السابع من أكتوبر (2023)، لكنّه يبقى في جوهره محورياً. الأميركيون، عكس جميع القوى الدولية والإقليمية تقريباً، لا يتعاملون مع أيّ بلد بنسق طائفي، بل في سياق سحب الأقوياء إلى جهتهم، وفي حالة لبنان سحب أبطال الطوائف إليهم. وهو أمر قد يحتاج إلى بعض الوقت قبل حصوله. الرئيسان نبيه برّي ونجيب ميقاتي يعلمان ذلك.

هل تُطوى صفحات التحرّر الوطني الفلسطيني؟

صقر أبو فخر

«الحقيقة هي الضحية الأولى في الحرب».. روديارد كيبلينغ.

هل بلغت التراجيديا الفلسطينية المجلّلة بالدمار، والمكلّلة بالدماء، ذروتها؟ أم ثمّة ذرىً جديدة من الإبادة والقتل ما برحت مخبوءةً تحت أكمام القادة الإسرائيليين الفاشيين؟ وهذه الفاشية الأميركية الإسرائيلية الماثلة أمام أعيننا ليلَ نهار تُقطّع نياط القلب عشرات المرّات في كل يوم، وتحزّ بسكاكينها جلودنا ومسامنا وشراييننا. والصور التي تتحرّك أمامنا في كلّ لحظة، منذ أكثر من سنة، «تزغلل» الأبصار، وتجعل الأسى العظيم يغمر بلَوعته البشريةَ المتأملة والبشرية المُفكّرة معاً. ومع ذلك، لا أملَ قريباً كما يلوح لي في وقف هذه المحرقة المتمادية التي تدوّخ بأهوالها الإنسانية كلّها أو ما بقي منها.

ما يجوز هو مناقشة الأحوال الفلسطينية بجميع تفصيلاتها، وإعادة تقويم ما حدث طوال سنة بأكملها من عمر هذه الحرب الهمجية على قطاع غزّة والضفة الغربية، وعلى الشعب اللبناني أيضاً. وما يجوز هو الخروج بالاستنتاجات المتطابقة مع الوقائع الصحيحة بما تتضمّن من قسوة على الذات جرّاء الفواجع التي حلّت بنا. أمّا ما لا يجوز فهو النيْل من المعنويات في هذه المرحلة، والاستخفاف بالنضال الوطني الفلسطيني، وبالتوق إلى الحرّية والاستقلال، حتى لو كانت الأثمان ممّا لا يمكن احتمالها أحياناً؛ ففي معمعان القتال لا يجوز تبديل الأحصنة. وكانت الأسئلة البدهية تُطرح في الأحوال العادية على النحو التالي: ما حال قضية فلسطين اليوم؟ أهي في وضع التحفّز كما كانت بعد حرب أكتوبر 1973 (اعتراف القمّة العربية بمنظّمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة)، أم في وضع التوازن الهشّ كما بدت بعد اتفاق أوسلو في سنة 1993؟ أم في وضع الدفاع الضعيف كما كانت حالها بعد انحسار الانتفاضة الثانية واغتيال ياسر عرفات؟ ... ويبدو لي أنها الآن، بعد عملية السابع من أكتوبر (2023) وما تبعها، أقرب إلى وضع التراجع الاستراتيجي الخطر، لأننا إزاء وضع قاهر تريد إسرائيل فيه القضاء على المقاومة الفلسطينية في غزّة والضفة الغربية، وتريد دفع السلطة الفلسطينية إلى الانهيار المتدرّج، ومنع منظّمة التحرير الفلسطينية من أداء مهماتها في قطاع غزّة، واعتبار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التي تمثّل الالتزام الدولي بقضية اللاجئين، منظّمة إرهابيةً ممنوعةً من العمل في الأراضي الفلسطينية؛ أي نزع جميع الأوراق السياسية من أيدي الشعب الفلسطيني، وتجريده حتى من القليل الذي بقي له من وسائل الحماية الذاتية والأممية. خلافاً للزلجليات و«الهيزعات»، التي تبثّها محطات التلفزة العربية، فإن إسرائيل تمكّنت (للأسف!) من القضاء على معظم قادة حركة حماس وحزب الله، ومعظم قادة الصفّ الثاني في المنظّمتَين، واحتلّت قطاع غزّة كلّه، وها هي تفتك بسكّانه خصوصاً في بيت لاهيا، وتستعدّ لاحتلال القرى الحدودية في جنوب لبنان. وتمكّنت، علاوة على ذلك كلّه، من تدمير جانب مهم من القدرات العسكرية لـ«حماس» وحزب الله، الأمر الذي يؤدّي بالضرورة إلى إضعاف الإمكانات القتالية والقيادية ووسائل الإدارة والسيطرة. وقد كان من المتوقّع بعد اغتيال الشهيد الكبير حسن نصر الله (ثمّ بعد اغتيال الشهيد يحيى السنوار)، منطقياً على الأقلّ، البدء بعملية دبلوماسية (أميركية – عربية – إسرائيلية) لإنهاء الحرب في غزّة ولبنان، تُمكّن إسرائيل من استعادة أسراها لدى المقاومة في غزّة، وإنهاء سيطرة «حماس» العسكرية على قطاع غزّة، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1701 (2006/8/11) في جنوب لبنان الذي يتضمّن، عملياً، إبعاد حزب الله عن الحدود مع فلسطين المحتلّة. لكن، بحسب مجريات الأوضاع، ما برحت إسرائيل مصرّة على بقاء جيشها في قطاع غزّة. وحتى لو انسحبت افتراضياً من بعض مناطق القطاع، فإنها، في المقابل، ما زالت تعاند وتصرّ على الاحتفاظ بحقّها في شنّ الهجمات العسكرية على غزّة وجنوب لبنان (وعلى إيران وسورية واليمن والعراق) في ما لو تعرّضت لأيّ خطر أو هجوم، أو حتى احتمال الهجوم (الحرب الوقائية).

> أرادت إسرائيل تدفيع الفلسطينيين ثمن «طوفان الأقصى». إنها روح التغلّب التي تجعل إسرائيل دولةً فوق دول المنطقة، ولا تنتمي إليها
>
> يُخشى أن تطوى قضية فلسطين بعد غزّة، إلى أمد من المحال تحديد نهايته، وأن يغمر «السلام الإسرائيلي» عواصم العرب

فيما يتعدّى التفصيلات، وهي كثيرة جدّاً، فإن القيادة الإسرائيلية تريد ضمان أمن إسرائيل لأجيال مقبلة. وقد اهتبلتها فرصة قد لا تتكرّر بعد عملية طوفان الأقصى، ومسنودة بالدعم الأميركي والأوروبي، لتحقيق إنجاز استراتيجي على المستوى الأمني، وهو إجهاض أيّ إمكان للنيل من الأمن القومي الإسرائيلي انطلاقاً من غزّة وجنوب لبنان ومن الضفة الغربية. أي أن إسرائيل تريد إنشاء أحزمة لأمنها. الحزام الأول في شمال قطاع غزّة بعد تهجير السكّان، والثاني في جنوب لبنان، والثالث في الضفة الغربية؛ وكلّ حزام يجب أن يكون منزوعَ السلاح، ولإسرائيل حرّية الحركة فيه. غير أن هناك ما هو أبعد من قضايا الأمن القومي الاستراتيجي، هو تحطيم الجماعة الوطنية الفلسطينية وأهدافها الموحّدة، وقد نجحت حركة فتح، ابتداء من سنة 1965، في تحويل جموع الفلسطينيين من لاجئين إلى شعب يتطلّع إلى الحرّية وتقرير مصيره بنفسه. وفي الوقت نفسه، يريد هؤلاء الصهيونيون الجدد إعادة الفلسطينيين إلى عصر الخوف بالقول لهم: أرأيتم ما حلّ بقطاع غزّة؟ أتريدون تكرار الأمر في الضفة الغربية؟ إذاً، عليكم الاستكانة وقبول شروط الاحتلال وأحكامه وإجراءاته؛ فالأمثولة الغزّية موجّهة، بالدرجة الأولى، إلى سكّان الضفة الغربية، ومعها التهديد بالطرد إلى الأردن. وكنا اعتقدنا أن اتفاق أوسلو سيطوي حقبةً من حقب النضال الفلسطيني المسلّح، ويفتح أفقاً نحو مرحلة جديدة يستطيع الشعب الفلسطيني في أثنائها أن يعيد بناء نفسه وسلطته و«دولته»، ويحدّد خياراته الجديدة بحرّية. لكن إفشال الصهيونيين اتفاق أوسلو باغتيال إسحاق رابين في سنة 1995 جعل النضال الفلسطيني المسلّح يعود بصورة جديدة مع كتائب شهداء الأقصى (حركة فتح)، ومع كتائب عزّ الدين القسّام (حركة حماس)، ومع سرايا القدس (حركة الجهاد). أمّا الآن، فإن ما شهدناه ونشهده في قطاع غزّة سيكون الهراوة الثقيلة التي يهدّد بها الإسرائيليون الفلسطينيين في الضفة الغربية، أي أن تلك الهراوة ستنزل على رؤوسهم في حال قرّروا انتهاج نهج «حماس» في قطاع غزة؛ فالترانسفير إلى الأردن في انتظارهم. وكانت إسرائيل قد عملت منذ عام 1967، وازدادت وتيرة عملها بعد اتفاق أوسلو، لتوطين أكبر عدد ممكن من اليهود في القدس والضفة الغربية. وأخال أن إسرائيل ستعمل في المرحلة المقبلة على التخلّص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في غزّة والضفة الغربية. كيف؟ ... بإيجاد أمكنة جاذبة لهم مثل أوروبا الشمالية وأميركا وأستراليا، لمن فقد الأمل بالحرّية بعد النكبة الجديدة في قطاع غزّة.

أرادت إسرائيل تدفيع المجتمع الفلسطيني ثمن «طوفان الأقصى»، إنها روح التغلّب التي تجعل إسرائيل دولةً فوق دول المنطقة، ولا تنتمي إليها، حتى في النطاق الجغرافي. والصهيونيون الجدد ما زالوا لابثين عند رؤية موشيه دايان وتصوّراته في شأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلّة في سنة 1967. و«مفهوم دايان» يقول إن غزّة لن تكون تحت الإدارة المصرية مجدّداً، والجولان لن يُعاد إلى سورية، والقدس لن تكون عربية (في إشارة إلى الوصاية الأردنية الهاشمية)، ولن تنسحب إسرائيل من مستعمراتها في الضفة الغربية، ولن تقوم دولة فلسطينية مستقلّة. وفي هذا السياق لا بدّ من العودة إلى جذر المسألة: فإسرائيل ليست دولةً لليهود ونقطة على السطر، وليست دولةَ احتلال وكفى، إنّما هي، فوق ذلك، الدولة التي جسّدت خلاص أوروبا من المسألة اليهودية. وقضية فلسطين ليست قضيةَ شعبٍ مشرّدٍ فحسب، فلو كان الأمر كذلك لكان الأجدى تجميعه في أماكن مخصوصة في الدول العربية. وليست قضية إنسانية محض، وإلا لكانت مساعدته بالوسائل الإحسانية أقلّ تكلفة من الدعم السياسي والعسكري. وليس الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تنازعاً على الأرض، وإلا لكان في الإمكان منح الفلسطينيين أراضي في هذه البيداء العربية المترامية. إن قضية فلسطين إنما هي مصير المشرق العربي كلّه في مواجهة المسألة اليهودية، التي تحوّلت من كابوس يقضّ مضاجع أوروبا، جوهرَ الوجود الاستعماري المباشر في بلادنا العربية. وهذه القضية الشائكة والمعقّدة إن لم تصبح في جدول سياسات العالم، وعلى طاولة صانعي القرارات، فهذا يعني أن أوان الحصاد ما زال بعيداً. وإني لأخشى اليوم أن تُزاح قضية فلسطين عن طاولات السياسة في دول القرارات العالمية. صحيح أنها موجودة الآن ملفّاً على تلك الطاولات، لكنّها ليست في طريقها إلى التسوية وإقفال الصفحات. ويُخشى أن يُطوى هذا الملفّ بعد الذي جرى في غزّة إلى أمد من المحال تحديد نهايته منذ الآن، وأن يغمر «السلام الإسرائيلي» (Pax Israeliana) عواصم العرب وديارهم.

(كاتب عربي في بيروت)

إخفاقات إسرائيلية في الحرب على غزّة

أنور الجمعاوي

في غمرة احتفال الشارع الإسرائيلي باستهداف جيش الاحتلال عدة شخصيات قيادية في صفوف المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، تتعالى أصوات داخل اليمين المتطرّف الإسرائيلي، وفي صفوف الحركة الصهيونية والجماعات اليهودية المتطرّفة، مطالبةً باستمرار الحرب الدامية على قطاع غزّة، ورفض دعوات المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار في المنطقة. ويغيب عن هؤلاء أنّ الحرب شرّ محض، ولن تؤدّي إلى ضمان الأمان لإسرائيل، بل تزيد الأوضاع تعقيداً، وتساهم في إنتاج جيل جديد من المقاومين للانتهاكات الإسرائيلية، وتُشيع الإحساس بالخوف وعدم الاستقرار واللايقين بين شعوب المنطقة، وتزيد من معاناة المدنيين من الجانبَين، ومن اتساع دوائر كراهية إسرائيل والغرب في العالم العربي والإسلامي. ويغيب عن أنصار الحرب أنّ النجاح الكارثي الذي حقّقه نتنياهو في استهداف الحجر والبشر في غزّة لا يمكن أن يُخفي إخفاقات دولة الاحتلال الكثيرة في إدارة الحرب على القطاع. ولذلك تجلّيات عدّة واستتباعات جمّة.

رامت السلطات الإسرائيلية من شنّها حرباً شعواءَ على قطاع غزّة، وانخراطها بقوّة في عملية السيوف الحديدية، استعادةَ قوّة الردع الإسرائيلية، وتأمين ردّ فوري ناجع على عملية طوفان الأقصى، التي كلّفت دولة الاحتلال خسائرَ فادحةً في العدد والعُدّة، وفاجأت شبكاتها الاستخبارية والاستعلامية، وأربكت خطوطها الدفاعية وخططها الهجومية. وركّزت إسرائيل في حربها الأخيرة على غزّة، بحسب مراقبين، على تحقيق أهداف، من بينها تدمير القدرات العسكرية واللوجستية والقيادية لحركة حماس خصوصاً، وفصائل المقاومة الفلسطينية عموماً، وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، وإرجاع المستوطنين إلى غلاف غزّة، والعمل على كسب تأييد دولي للعدوان الإسرائيلي على القطاع. والظاهر، بحسب ملاحظين، أن جُلّ هذه الأهداف الإسرائيلية لم تتحقّق لا جزئياً ولا كلّياً.

من الناحية العسكرية، وضعت إسرائيل ثلاث مراحل رئيسة للحرب الحالية. الأولى، تهيئة ساحة القتال من خلال القصف الجوي المكثّف. والثانية، الاجتياح البرّي، والتوغّل في قلب القطاع بغاية هدم الأنفاق والقضاء على ألوية «حماس» المقاتلة. والثالثة، إعادة الانتشار في القطاع وبسط النفوذ على جلّ ممرّاته ومعابره، ومنافذه البرية والبحرية والجوية. واستخدمت إسرائيل في تنفيذ هذه الخطة الإحلالية آخرَ ما صدر في مجال التكنولوجيا العسكرية، وتقنيات الرصد والقنص، والاستطلاع والتجسّس. واستدعت نحو 300 ألف جندي وعنصر احتياط، ودفعت بهم إلى ساحات الحرب، وهو أوسع استدعاء للاحتياط في تاريخ دولة الاحتلال، وأهدرت ملايين الدولارات في الإنفاق الحربي على نحو استنزف موازنتها العامّة بشكل غير مسبوق. وتمكّنت عملياً من تدمير عدد معتبر من الأنفاق ومنصّات إطلاق الصواريخ ومخازن ومستودعات أسلحة تابعة للفصائل الفلسطينية، لكنّها لم تتمكّن في الواقع من القضاء على «جيش حماس»، وعلى تشكيلات المقاومة المسلّحة وقدراتها القتالية وبناتها التنظيمية والاستخبارية واللوجيستية المعقّدة.

> نجاح نتنياهو في استهداف الحجر والبشر في غزّة لا يُخفي إخفاقات دولة الاحتلال في إدارة الحرب
>
> لا يمكن حلّ الصراع في الشرق الأوسط بمزيد من العنف والعنف المضاد. فنهج الحرب عقيم، ونتائجه كارثية

وتكبّدت إسرائيل خسائرَ كبيرةً في صفوف جنودها وقادة ألويتها. فبحسب تصريحات صادرة عن جيش الاحتلال، قتل 726 جندياً إسرائيلياً منذ بداية العدوان الغاشم على غزّة إلى حدود السابع من الشهر الجاري. فيما أُصيب 4590 جندياً بجروح متفاوتة الخطورة خلال المعارك البرّية. وهي خسائر بشرية فادحة في صفوف جيش جرى الترويج طويلاً أنّه الأقوى في المنطقة.

ومع أنّ الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تمكّنت، بعد شهور عدّة من قصف المدنيين بشكل عشوائي، من تصفية قيادات سياسية وعسكرية بارزة في صفوف المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج، فإنّ ذلك لم يؤثّر بشكل جوهري على الحركة القتالية المضادّة لإسرائيل في القطاع. بل ساهم في عطف القلوب نحو الفصائل المُقاومة عموماً، وحركة حماس خصوصاً، وزادَ من التفاف الناس حولها. فقد فشلت دولة الاحتلال في فكّ الارتباط بين حركة المقاومة وحاضنتها الشعبية. وبدا أنّ كتائب القسّام مثلاً لا تخضع لمركزية قيادية ثابتة، بل تنتشر أفقياً في القطاع، وتتميّز بقدرتها على تغيير خططها وقياداتها بحسب مستجدّات الواقع الميداني وإكراهات الحرب. وكلّما أعلن جيش الاحتلال سيطرته على منطقة، ظهرت فيها جيوب المقاومة من جديد، وكبّدت القوات الإسرائيلية خسائرَ كُبرى. ودلّ ذلك على جاهزية الفصائل الفلسطينية وقدرتها على المبادرة وإحداث المفاجأة، وذلك لدرايتها بتفاصيل المكان وإمساكها بحقيقة الميدان، ودربتها على حرب الشوارع، ومراوحتها بين الظهور والكمون، وبين الحرب تحت الأرض وفوق الأرض.

ورغم تفوّق إسرائيل تكنولوجياً، وجوياً، وبحرياً، فإنّها لم تجرّب من قبل حرباً برّيةً واسعةً، مباشرةً وطويلة المدى، مع الفلسطينيين، ولم تستعدّ على النحو الكافي لحرب عصابات مستدامة. وأخفقت، بحسب ملاحظين، في إدارة معارك الأنفاق والشوارع لقلّة خبرتها في هذا المجال. وهو ما جعلها في مواجهة حرب استنزاف صعبة وطويلة أنهكت «الجيش النظامي الذي لا يقهر»، وأرهقت الاقتصاد الإسرائيلي، وزادت من غضب طيف معتبر من الشارع الإسرائيلي من سياسات بنيامين نتنياهو التوسعية، الصدامية، التي أفضت إلى عزلة إسرائيل في الإقليم، وانخراطها في حرب محمومة غير مأمونة العواقب مع قوىً غير نظامية مساندة للمقاومة الفلسطينية في لبنان، واليمن، وسورية، والعراق. وأدّى تعديد جبهات الصراع مع الداخل والخارج إلى تشتيت جهود المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية، وإخفاقها في كسب معركة غزّة.

وتعدّ مسألة استعادة الأسرى الإسرائيليين من أبرز مظاهر فشل السلطات الإسرائيلية في إدارة الحرب على غزّة. فلئن نجحت دبلوماسية الرهائن، بوساطة قطرية مصرية أميركية، في تحرير 105 من المحتجزين لدى الكتائب الفلسطينية، من مجموع 255 (وهي أكبر عملية أسر جماعي تعرّضت لها إسرائيل في تاريخها)، فإنّ إصرار حكومة بنيامين نتنياهو على استرجاع 150 أسيراً آخرين بقوّة السلاح، وعدم انخراطها في مفاوضات جادّة لتبادل الأسرى مع الجانب الفلسطيني، يجعل مصير المحتجزين مجهولاً، ويتهدّدهم الموت في أيّ لحظة بسبب القصف الإسرائيلي العشوائي من ناحية، واحتدام المواجهة المسلّحة بين الكتائب الفلسطينية والجيش الإسرائيلي من ناحية أخرى. وقد أدّى تهميش قضية الرهائن إلى تنامي حركة الاحتجاج على أداء حكومة الحرب بقيادة نتنياهو، وتزايد الشعور بالغضب والإحباط في صفوف عائلات الأسرى والمتعاطفين معهم. وفي هذا السياق، تقول والدة أسير إسرائيلي ما مفاده: «ما الفائدة من تحويل قطاع غزّة ركاماً وأرضاً محروقةً إذا كنت سأفقد ابني إلى الأبد».

وتقول أخرى: «إن الحكومة تركت المخطوفين للموت... نريد فوراً صفقةً لتحريرهم». وتبقى قضية الرهائن، بحسب مراقبين، ورقة ضغط وازنة لدى الفصائل الفلسطينية، ومعضلةً تؤرّق نتنياهو وتستنزف شعبيته في الداخل الإسرائيلي لا محالة.

ويبدو أنّ حكومة نتنياهو راهنت على تأمين غلاف غزّة، وإعادة المستوطنين إليه في وقت وجيز. لكنّ الواقع خلاف ذلك. فقد طالت الحرب، ونزح ما لا يقل عن 143 ألف إسرائيلي من المناطق المحاذية للقطاع، وتولّت الحكومة الإسرائيلية توفير الملاجئ والسكن والإعاشة والرعاية الصحّية والنفسية لهم. ومثّل ذلك عبئاً إضافياً على الخزينة العامّة الإسرائيلية. وتجد الجهات المسؤولة صعوبات جمّة في إقناع النازحين بالعودة من حيث أتوا، لأنّ جلّهم يشعرون بالخوف، ويعتبرون المناطق الحدودية غير آمنة. فيما غادر آلافٌ آخرون إسرائيل لشعورهم باللايقين بشأن مستجدّات الراهن، وتحوّلات المستقبل، ولاعتقادهم بأنّ إسرائيل لم تعد أرض الأحلام والوئام والسلام. والفشل في استبقاء هؤلاء يُعدّ في حدّ ذاته إخفاقاً كبيراً في احتواء تداعيات الحرب على غزّة.

على صعيد آخر، فشلت إسرائيل في الحفاظ على الدعم الدولي المساند لها في بداية حربها على القطاع. ويرجع ذلك (في جانب منه) إلى استهداف القوّات الإسرائيلية المسلّحة المدنيين، وحرص دولة الاحتلال على التنكيل بهم عبر قصف منازلهم بشكل عشوائي، وإجبارهم على النزوح القسري، وترويعهم وتجويعهم، وتشريدهم، ومنعهم من الحصول على الماء، والغذاء، والدواء، وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية إليهم، وضرب المرافق الخدمية الحيوية، من قبيل المستشفيات والمدارس والمخابز والمؤسّسات الإغاثية. وهو ما أدّى إلى انتفاضة المجتمع الدولي ضدّ الغطرسة الإسرائيلية، فقد طالبت 153 دولة في الجمعية العامّة للأمم المتحدة بوقف العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزّة، ورفعت جنوب أفريقيا دعوىً قضائية ضدّ إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، لانتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948 بشأن منع الإبادة الجماعية. كما دعا مجلس الأمن طرفَي النزاع إلى وقف إطلاق النار، وهو قرار لم تلتزم به إسرائيل. وزاد ذلك من عزلتها دولياً. في المقابل، اتسعت دوائر الرأي العام العالمي الداعمة لحقّ الفلسطينيين في الحرّية والكرامة وتقرير المصير، وانتظمت مظاهراتٌ شعبيةٌ عارمةٌ في مختلف أنحاء العالم مناصرة لسكّان غزّة، ومندّدة بالانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحقّهم، وأعاد ذلك المظلمة الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام العالمي.

ختاماً، لا يمكن حلّ الصراع في الشرق الأوسط بمزيد من العنف والعنف المضاد. فنهج الحرب عقيم، ونتائجه كارثية وعواقبه وخيمة على الجميع. لذلك يقتضي وضع حدّ للصراع العربي الإسرائيلي بالجلوس إلى طاولة التفاوض على أساس إنهاء الاحتلال، والاستيطان، وتبادل الأسرى، والتسليم بحقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلّة، كاملةَ السيادة، بناءً على ما أقرّته المواثيق الأممية والدولية.

(أستاذ جامعي تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads